

تحرك عاجل

حكم معدّل بالسجن والجلد بحق شاعر

نقضت محكمة في المملكة العربية السعودية حكم الإعدام الصادر بحق الشاعر والفنان الفلسطيني أشرف فياض. وحكمت عليه بالسجن ثماني سنوات وبالجلد 800 جلدة. ولذا تعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي.

حيث خففت "المحكمة العامة في أبها"، بجنوب غرب المملكة العربية السعودية، في 2 فبراير/شباط، حكم الإعدام الصادر على أشرف فياض. وحكمت عليه بالسجن ثماني سنوات و800 جلدة. وطبقاً لمحامييه، أمرت المحكمة أشرف فياض أيضاً بإعلان توبته في وسائل الإعلام الرسمية السعودية. وكانت المحكمة نفسها قد حكمت عليه في البداية بالسجن أربع سنوات و800 جلدة بالتهمة نفسها، قبل أن يحكم عليه بالإعدام بناء على توصية محكمة للاستئناف. وقال محاميه إنه سوف يستأنف الحكم الأخير هذا.

وقبض على الشاعر والفنان الفلسطيني البالغ من العمر 35 سنة، والمولود والمقيم في المملكة العربية السعودية، لأول مرة في 6 أغسطس/آب 2013، عقب شكوى تقدم بها مواطن سعودي وزعم فيها أن الشاعر يروج للإحاد وينشر أفكاراً تجديفية بين الشباب. وأفرج عنه في اليوم التالي، ولكن أعيد اعتقاله في 1 يناير/كانون الثاني 2014 ووجهت إليه تهمة الردة بسبب طرحه المفترض لتساؤلات حول الدين ونشر الفكر الإلحادي من خلال شعره. ووجهت إليه أيضاً تهمة مخالفة المادة 6 من "نظام مكافحة جرائم المعلوماتية" بالتقاطه وتخزينه صوراً لنساء على هاتفه المحمول.

وحكمت "المحكمة العامة في أبها" على أشرف فياض، في 30 أبريل/نيسان 2014، بالسجن أربع سنوات و800 جلدة بتهمة تتعلق بصور لنساء على هاتفه المحمول. ووجدت "المحكمة العامة" أن توبة الشاعر بالعلاقة مع تهمة الردة كافية. بيد أن "محكمة الاستئناف" أوصت بأنه ينبغي الحكم عليه، رغم ذلك، بالردة، وأعدت القضية إلى "المحكمة العامة"، التي أصدرت بدورها حكماً بالإعدام عليه بتهمة الردة، في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2015. وحرّم أشرف فياض من الاتصال بمحام طوال فترة احتجازه ومحاكمته أمام المحكمة الابتدائية، بما شكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي والوطني على السواء.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنجليزية أو العربية، أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات إلى الإفراج عن أشرف فياض فوراً ودون قيد أو شرط، لكونه سجين رأي أودع السجن لسبب وحيد هو ممارسته السلمية حقه الإنساني في حرية التعبير؛
- حضها على ضمان إلغاء الإدانة الصادرة بحق أشرف فياض؛
- حضها على أن تعلن على الفور حظراً رسمياً على تنفيذ جميع أحكام الإعدام، كخطوة أولى نحو الإلغاء التام للعقوبة، وعلى إلغاء عقوبة الجلد وجميع العقوبات القاسية واللإنسانية والمهينة الأخرى.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 15 مارس/آذار 2016 إلى الجهات التالية:

ونسخ إلى:
رئيس هيئة حقوق الإنسان
بندر محمد عبد الله العيبان
هيئة حقوق الإنسان
ص. ب. 58889، الرياض 11515
شارع الملك فهد
بناية رقم 3، الرياض
المملكة العربية السعودية

فاكس رقم: +966 11 418 5101
وزير العدل
معالي الدكتور وليد بن محمد بن صالح
الصمغاني
وزارة العدل
شارع الجامعة،

ص. ب. 7776، الرياض 11137
المملكة العربية السعودية
فاكس رقم: +966 11 401 1741 /
+966 11 402 031
طريقة المخاطبة: صاحب المعالي
الملك ورئيس الوزراء



تويتر: @KingSalman
طريقة المخاطبة: صاحب الجلالة

الرياض، المملكة العربية السعودية
فاكس: (عبر وزارة الداخلية): +966 11 403 3125
(يرجى مواصلة المحاولة)

صاحب الجلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل
سعود
خادم الحرمين الشريفين
مكتب صاحب الجلالة، الديوان الملكي،

كما يُرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين للمملكة العربية السعودية في بلدكم. ويُرجى إدخال العناوين المحلية هفة، ما هم ميين أدناه:
الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة
المخاطبة

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ. وهذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: 15/265. ولمزيد من المعلومات:
<https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/2925/2015/en/>

تحرك عاجل

حكم معدّل على شاعر بالسجن والجلد

معلومات إضافية

دأبت سلطات المملكة العربية السعودية، منذ 2012، على مفاضة المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني ومنتقديها في مناخ من الإفلات التام من العقاب، مستخدمة في ذلك المحاكم وإجراءات إدارية من قبيل فرض قرارات بالمنع من السفر، على السواء. وقد تحمل أعضاء "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية" (حسم) المستقلة وطأة هذا الاضطهاد بصورة رئيسية. حيث يقبع ثمانية من الأعضاء المؤسسين للمنظمة حالياً في السجن، إما لقضاء مدة أحكام صدرت بحقهم، أو في انتظار حصيلة إعادة محاكمتهم أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة" (محكمة مكافحة الإرهاب). ولم يبق من أعضائها خارج السجن سوى عضوان ينتظران حصيلة محاكمتيهما الجاريتين أمام المحكمة نفسها. ويقضي الدكتور عبد الله الحامد والدكتور محمد القحطاني والدكتور سليمان الرشودي والدكتور عبد الكريم الخضر والدكتور عبد الرحمن الحامد وفوزان الحربي، في الوقت الراهن، فترات أحكام بالسجن يصل بعضها إلى 15 سنة، يليها منع من السفر لفترة مساوية لها، بسبب نشاطهم السلمي. ولا يزال عبد العزيز الشيبلي وعيسى الحامد مطلقي السراح في انتظار نتائج محاكمتيهما. ولا يزال صالح العشوان معتقلاً منذ أبريل/نيسان 2012 دون تهمة أو محاكمة. وفي مارس/آذار 2013، أمرت المحكمة أيضاً بحل "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية"، وبمصادرة ممتلكاتها وإغلاق حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي.

وتشمل قائمة الناشطين السلميين الذين يواجهون الاضطهاد من جانب السلطات المدافعين عن حقوق الإنسان وليد أبو الخير وفاضل المناسف (انظر، <https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/1546/2015/en/> و <https://www.amnesty.org/en/documents/MDE23/008/2014/en/>، على التوالي)

وحكمت "المحكمة الجزائية المتخصصة" في العاصمة الرياض، على الناشط عبد العزيز السنيدي، في 13 أكتوبر/تشرين الأول، بالسجن ثماني سنوات تعقبها ثماني سنوات أخرى من المنع من السفر، وبغرامة بقيمة 50,000 ريال سعودي (نحو 13,300 دولار أمريكي). بتهم بينها مخالفة المادة 6 من "نظام مكافحة جرائم المعلوماتية" بسبب تغريداته وكتابات. وطوال فترة اعتقاله واستجوابه ومحاكمته، لم يتح لعبد العزيز السنيدي بالاتصال بمحاميه.

ووجدت المحكمة الدكتور زهير كتيبي، الكاتب والمعلق والناقد البارز، مذنباً بمخالفة "قانون مكافحة الإرهاب" والمادة 6 من "نظام مكافحة جرائم المعلوماتية"، وحكمت عليه، في 21 ديسمبر/كانون الأول 2015، بالسجن أربع سنوات تليها خمس سنوات من المنع من السفر إلى ما وراء البحار، وبغرامة بقيمة 100,000 ريال سعودي (نحو 26,000 دولار أمريكي)، وبالمنع من الكتابة وإجراء المقابلات مع وسائل الإعلام طيلة 15 سنة، عقب إدانته بانتهاك "قانون مكافحة الإرهاب" والمادة 6 من "نظام مكافحة جرائم المعلوماتية"، من خلال "تهيبج الرأي العام" و"إثارة الفتنة" و"تقليل هيبة الحكم عند الناس". وأمرت المحكمة كذلك بحذف حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي. كما قررت وقف تنفيذ الحكم لسنتين من السنوات الأربع بسبب صحته، ولكنها أشارت إلى أنها ستعود إلى فرضهما إذا ما عاد إلى "إساءته". ويعتقد أنه قبض على الدكتور زهير كتيبي في 15 يوليو/تموز بسبب تعليقات أدلى بها في 25 يونيو/حزيران في البرنامج التلفزيوني "في الصميم"، على قناة "روتانا خليجية" الفضائية، وانتقد فيها القمع السياسي في المملكة العربية السعودية وطالب بإصلاحات للنظام السياسي في البلاد ليتحول إلى الملكية الدستورية.

وتعتبر منظمة العفو الدولية جميع الناشطين والمنتقدين السابقين سجناء رأي معتقلين لسبب وحيد هو ممارستهم السلمية حقهم في حرية التعبير والتجمع، وتدعو إلى إطلاق سراحهم فوراً ودون قيد أو شرط.

الاسم: أشرف فياض

الجنس: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 15/74، رقم الوثيقة (MDE 25/3335/2016)، الصادر بتاريخ 28 يناير/كانون الثاني 2016.